

2012

## الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910 و 1963

الكبير عطوف

جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير e.atouf@uiz.ac.ma

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [History Commons](#)

### Recommended Citation

الكبير عطوف, "الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910 و 1963", *Dirassat*. Vol. 15 : No. 15 , Article 2.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol15/iss15/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [dr\\_ahmad@aarj.edu.jo](mailto:dr_ahmad@aarj.edu.jo).

---

## الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910 و 1963

### Cover Page Footnote

نستعمل هنا كلمة "الشمال إفريقيين" كما كانت تستعمل من طرف الكتابات الإستعمارية آنذاك، المفهوم يطلق على 1- السكان المحليين للمغرب وتونس والجزائر وهو مفهوم مشحون اجتماعيا وسياسيا واديولوجيا من أجل ترسيخ الدونية والانقسام الشخصي والحضاري والثقافي للسكان المحليين. أما مفهوم المغاربة وقد استعمل خاصة بعد استقلال الجزائر.

## الأصول التاريخية للهجرة المغربية إلى فرنسا ما بين 1910-1963

لكبير عطوف

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة ابن زهر

### تقديم :

في إطار شروط تاريخية اتسمت بالتدخل الاستعماري الفرنسي في دول شمال إفريقيا توجد هناك علاقات وطيدة بين الكولونيات الفرنسية والحرب العالمية الأولى. وكذلك تطور العلاقات الاجتماعية لدى المغاربة وبالتالي مفهوم الهجرة (بتمطيتها الداخلي والخارجي). هذا دون إغفال ونسيان الاختيار اللاشعبي الذي طبع السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمغرب ما بعد الاستقلال، مما شجع وتيرة الهجرة المغربية بكل أصنافها(\*).

سنتطرق في هذه الدراسة/المقال، باختصار شديد، إلى دور الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى التي شكلت منطلقا أوليا للهجرات المغربية فيما بعد، ثم نحاول أن نرصد، بإيجاز، أهم مميزات الأصول الجغرافية والتوزيع المجالي و المهني للعمال المغاربة بفرنسا. وسنحاول كذلك الوقوف مليا على أهم خصوصيات أولى الهجرات المغربية و ظروف العيش والوجود والسياسة الهجروية التي اتبعتها البلد المضيف. وأخيرا لا بد من التذكير بالدور السياسي المهم الذي لعبه أولى الطلبة المغاربة في إطار الطلبة «الشمال إفريقيايين»<sup>(1)</sup> والمسلمين بالمهجر لصالح الحركة الطلابية عامة والحركة الوطنية المغربية خاصة (و لو أن الطلبة ليسوا مهاجرين كلاسيكيين).

---

(\*) في هذا الإطار، راجع أطروحتنا الجامعية الفرنسية الملقحة التي تم نشرها مؤخرا بباريس باللغة الفرنسية والتي تحمل عنوان :

(\*) Elkbir Atouf, *Aux origines historiques de l'immigration marocaine en France (1910-1963)*, Paris, Ed. Connaissances et Savoirs, 2009, (441 p.).

(1) نستعمل هنا كلمة "الشمال إفريقيايين" كما كانت تستعمل من طرف الكتابات الاستعمارية آنذاك. إذ أن هذا المفهوم يطلق على السكان المحليين للمغرب وتونس والجزائر وهو مفهوم مشحون اجتماعيا وسياسيا وإيديولوجيا، من أجل ترسيخ الدونية والانفصام الشخصي والحضاري والثقافي للسكان المحليين. أما مفهوم "المغاربيين" (les Maghrébins) وقد استعمل خاصة بعد استقلال الجزائر سنة 1962.

إن اختيار الحقبة التاريخية 1910-1963 : له ما يبرره إذ أن سنة 1910 تمثل وجود أثر أولى المغاربة العاملين بالديار الفرنسية. أما سنة 1963 فهي تجسد توقيع أولى المعاهدات المغربية الفرنسية حول اليد العاملة.

### 1-الحرب العالمية الأولى منطلقا لأولى الهجرات إلى فرنسا

كانت الهجرة المغربية شبه منعدمة، إذا لم أقل منعدمة، قبل مأسسة الحماية الفرنسية. ولكن الحرب العالمية الأولى هي التي لعبت الدور الأساسي في انطلاق وبداية الهجرات المغربية الأولى إلى فرنسا. هكذا إذن كانت سنوات الحرب العالمية بمثابة السنوات التي أثارت ما نسميه "بالهجرات المجندة"<sup>(2)</sup> "les migrations militaris" والتي كانت نتائجها المباشرة والبعيدة المدى نتائج لا رجعة فيها : إذ من خلال الحرب العالمية الأولى استطاع الجنود المغاربة اكتشاف عالم آخر، وبالتالي انعكاس ذلك على البنيات الاجتماعية والنفسية، طالقة العنان إلى الحلم بغد أحسن لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة الهجرة إلى فرنسا.

إن الجنود المغاربة الذين شاركوا مشاركة فعالة في الحرب العالمية الأولى (والثانية) أصبحوا رجالا مغتربين ومتشبهين تابعين (déracinés, aliénés) إلى درجة الاستلاب وذلك لكونهم - وهذا هو الأهم هنا - تعودوا واكتشفوا العيش في مجتمع استهلاكي أثار إعجابهم اجتماعيا ونفسيا وثقافيا. فلأول مرة اكتشف آلاف المغاربة كجنود حريا عصرية في إطار جد منظم ومتقدم مكنهم من الإطلاع على أفكار جديدة كان لها الوقع الكبير على وعيهم الاجتماعي والسياسي ومخيالهم الجماعي<sup>(3)</sup>.

إن هجرة الآلاف من الجنود المغاربة أو العمال إلى المهجر في إطار الحرب العالمية

(2) Voir notre article : Elkbir Atouf, « Mémoire des soldats marocains des deux grandes guerres », in ouvrage collectif intitulé *Trajectoires et dynamiques migratoires de l'immigration marocaine de Belgique*, (sous la direction de Nouria Ouali, Professeur à l'ULB, Bruxelles). Article pp. 95-119. Ed. Academia Bruylant, Louvain-La Neuve (Belgique), 2004 (ouvrage de 388 p. *Actes du colloque international*).

(3) Cf. L'excellent travail de Mohamed Bekraoui, *Le Maroc et la Première Guerre Mondiale (1914-1920)*, thèse de doctorat d'Etat inédite, Université de Province, Institut d'Histoire des pays d'Outre-mer, 1987, 2 T., (445 pages, plus annexes, cartes, graphiques, et illustrations). Cette thèse est publiée, remaniée, sous le titre *Les Marocains dans la Grande Guerre (1914-1919)*, Publication de la Commission marocaine de l'Histoire militaire, 2009, (398 p.).

الأولى كانت في آخر المطاف مسألة إيجابية مكنت هؤلاء المغاربة من مقارنة وضعيتهم المزرية والدونية مع وضعية الأوروبيين الذين تم الاحتكاك بهم. من هذا المنطلق اكتسب المغاربة المعنيون بالأمر وعيا اجتماعيا بوضعيتهم التي حتمت عليهم الهجرة إلى فرنسا وذلك منذ سنوات ما بين الحربين<sup>(4)</sup> والتي عرفت هجرة الآلاف من قدماء المحاربين والجنود الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، فأصبحوا مجرد عمال يدويين يبيعون قوة العمل بالمؤسسات الصناعية والتي لا تتطلب أي تكوين تقني يذكر، اللهم قوة السواعد. (هذا و لا يجب نسيان أو تناسي أولئك الذين ساهموا في حروب ما سمي "بالتهدة").

من خلال قراءة مجموعة من الوثائق<sup>(5)</sup> يمكن التأكيد على أن ما بين 350 و 400 ألف مغربي اشتغلوا في إطار الحماية الفرنسية أو الأسبانية، ما بين 1914 و 1956. وقد تم الاعتراف بعدد 45 ألف جندي مغربي شاركوا في الحرب العالمية الأولى، هذا ما اعترف به ليوطي Lyautey علما بأن تحليل الوثائق يعطينا على الأقل 50.000 كحد أدنى لمشاركة الجنود المغاربة في الحرب العالمية الأولى، زد على هذا ما يناهز 70 أو 80.000 جندي، على الأقل، شاركوا في عمليات "التهدة" (التي استمرت إلى غاية 1934-1936) والأمن الداخلي للمغرب المحتل. ومن أجل المقارنة فإن الجزائر الفرنسية ساهمت بدورها بـ 172000 جزائريا<sup>(6)</sup> في إطار الخدمة العسكرية وهذا ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة المغاربة.

(4) Elkbir Atouf, « Les migrations marocaines vers la France durant l'entre-deux-guerres », in *Revue Hommes et Migrations*, (Paris) n° 1247, janvier-février 2004 (article pp. 48-59). Et Elkbir Atouf, « Les Marocains en France : histoire d'une migration programmée », in *La Revue Migrations*, (Paris) Ed. Mémoire-Général, deuxième trimestre 2005, n° 24, pp. 62-72). *Actes du colloque international de Casablanca*, organisé les 13-15 juin 2003.

(5) Voir les nombreuses correspondances faites entre la Résidence générale et les ministères concernés par l'immigration marocaine et notamment le ministère des Affaires Étrangères : cf. Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique, Sous série Affaires générales (1927-1940). Cartons 4-11, Dossier 1-10, notamment V. 33, 34, 35, 36 et 37. Aussi, Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique, Sous série Affaires musulmanes (1918-1940), K-102-10, 11, 12, 13, 14, etc. Et surtout, les Archives du Service Historique de l'Armée de Terre/Vincennes, Carton 3 H 382. Et Capitaine André Degliane, *Les Goums*, Ed. La Flamboyante, Paris, 1997, (248 p.). Jean-Charles Jauffret, « La Grande Guerre et l'Afrique française du Nord », (article pp. 97-112), in *Actes de colloque organisé le 27 novembre 1996 à Verdun : Les troupes coloniales dans la Grande Guerre* (sous la direction de C. Carlier et G. Pedroncini) Ed. Economica, 1997.

(6) Rapport sur « l'effort fourni par l'Afrique du Nord au cours de la Guerre de 14-18 », le 3 mars 1920, p. 54 : Archives du Quai d'Orsay, Série Afrique (1918-1940), Affaires musulmanes, Carton 102, Dossier 5, vol. 3.

أما فيما يخص الحرب العالمية الثانية، فإنها تطلبت ما بين 70 إلى 90 ألف جندي مغربي على الأقل حسب الوثائق الممكن الإطلاع عليها حتى الآن والتي تؤكد مشاركة أكثر من 233 000 جنديا شمال إفريقيا لصالح فرنسا الاستعمارية<sup>(7)</sup>. وقد كانت المنافسة على أشدها ما بين الحمايتين الفرنسية والاسبانية، فهذه الأخيرة استطاعت استقطاب وتشغيل 87 ألف جندي مغربي، حسب الوثائق الرسمية الأسبانية<sup>(8)</sup>، الذين استعملوا إبان الحرب الأهلية الاسبانية (1936-1939) وحاربوا ضد الجمهورية لصالح فرانكو. وأخيرا وليس آخرا، لا يجب إغفال الدور البارز الذي لعبه آلاف الجنود المغاربة في الحروب الاستقلالية سواء بإفريقيا أو بآسيا<sup>(9)</sup> (الهند الصينية ومدغشقر).

كل هذه الأرقام المتباينة و المهمة تدلنا على كون قوات مغربية هائلة دخلت في مسلسل من الاغتراب والاستلاب والانفصام والاستئصال الذي تم عن طريق الهجرة العسكرية أو المعسكرة إبان فترة الحماية. "فالتشغيل العسكري" المضطرد (والمحدود زمنيا) والذي دفع به إلى أقصى الحدود، يمثل نمطا اغترابيا عسكريا لا رجعة فيه (un mode de déracinement militarisé) : إنه الشرط السوسيولوجي والتاريخي المسبق الذي بواسطته يمكن إثارة أولى الحركات الهجروية المغربية إلى الخارج ولاسيما بفرنسا والتي كان لها تأثير مباشر وكبير حول الهجرات الكثيفة التي تأسست ما بعد الاستقلال.

## 2. التطور اللامتكافئ للهجرات الشمال إفريقية بفرنسا

إن الهجرات الداخلية نحو الورشات والمعامل الكولونيالية المتمركزة في مدينة الدار البيضاء على الخصوص وفرص العمل المتاحة للجنود المغاربة في إطار الاستعمار الفرنسي والاسباني وبالتالي الهجرات المغربية إلى الجزائر المستعمرة حتى حدود سنة

(7) Belkacem Recham, *Les Musulmans algériens dans l'armée française*, Ed. L'Harmattan, 1996, pp. 112-126, et Daniel Rivet, l'article paru dans *L'Histoire*, n° 29/décembre 1980, p. 22 et suivantes.

(8) Ibn Azouz Hakim, *Actitud de los Moros ante et alzamiento, Marruecos* : 1936, Malaga, 1997, pp. 190-191 ; et M. Rosa de Madriaga, *Los moros que trajo Franco*, Ed. Perze Galdos, Barcelona, 2006, (442 p.), livre traduit en arabe dernièrement (من منشورات الزمن) .

(9) Elkbir Atouf, *Les Marocains en France de 1910 à 1965. L'histoire d'une immigration programmée*, doctorat de 3 ème cycle soutenu le 14 décembre 2002, Centre de recherches sur l'histoire des sociétés méditerranéennes (CHRISM), Université de Perpignan/France, thèse inédite de 579 p.

1954 بعد بداية الحرب التحريرية الجزائرية : كل هذه العوامل المشتركة أدت إلى امتصاص مئات الآلاف من الرجال المغاربة الذين استطاعوا الحصول على شغل ما بطريقة أو بأخرى. ولعل النتيجة الحتمية التي ترتبت عن هذه الظاهرة هي كون الهجرات الكثيفة لا يمكنها إلا أن تبقى معلقة، أي أن الأغلبية الساحقة "للقوات الشعبية المغربية" وجدت البديل لمشاكل العمل في إطار الوجود الفرنسي المستعمر لشمال إفريقيا ومن هنا يمكن القول بأن الهجرة الخارجية أجلت إلى تاريخ لاحق في انتظار شروط سوسيولوجية وتاريخية موضوعية سوف تتحقق في بداية الستينيات من القرن العشرين.

هكذا إذن يمكن اعتبار توقيع أول معاهدة مغربية - فرنسية حول اليد العاملة بتاريخ 1 يناير 1963 بمثابة الرمز الفعلي لتلك الشروط السالف ذكرها. على النقيض من ذلك، نجد بأن الهجرة الجزائرية قد تطورت بشكل تلقائي وكثيف، ضد رغبة السلطات الفرنسية، وذلك منذ سنوات ما بين الحربين وكمثال على ذلك تذكر الوثائق المتوفرة بأن عدد المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يقيمون بفرنسا عام 1924 بلغ 71.028 شخصا . أما الإحصاء الرسمي الفرنسي لسنة 1954 فقد أحصى 211.675 جزائريا بفرنسا آنذاك ( R. G. P. : Recensement Général de Population, 1946-1954 ). إن تحليل هذه الأرقام يعطينا الدليل القاطع على كون الهجرة الجزائرية تضاعف عددها ما يناهز 3 مرات خلال 30 سنة (1954-1924). عكس الهجرة المغربية التي لم تسجل حسب نفس الإحصاء الرسمي لسنة 1954 إلا 10.734 مهاجرا مغربيا مقابل 4800 تونسيا. إن عدد المهاجرين المغاربة بفرنسا اتسم بالثبات النسبي، إذ لم يتجاوز حدود 20.000 عامل مغربي طيلة الفترة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب (1912-1956) كما تدل على ذلك الوثائق<sup>(10)</sup> التي تم الاطلاع عليها، هذا دون حساب ما يسمى، "بالهجرة السرية".

هذه الوضعية المتناقضة بين الهجرتين المغربية والجزائرية ترجع بالأساس إلى نوعية البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المقارنة. ذلك أن الاستعمار الفرنسي بالمغرب حديث العهد مقارنة مع الجزائر المستعمرة : (1830-1962) فتقلات سكان القرى كانت أكثر حدة، وأكثر عنفا وشراسة لم يعرف التاريخ المعاصر مثيلا لها. هذا دون نسيان العنف السياسي والعسكري و"النقدي" الذي تم عبر المبادلات التجارية

(10) Voir notamment les Archives du quai d'Orsay, les deux séries citées auparavant et la thèse de Joanny Ray, *Les Marocains en France*, Ed. Maurice Laverne, Paris, 1937 (396 p.) ; pp. 157-179. Et Recensement Général de Population, INSEE, Vol. 71-72, 1924, 1946-1954. (Voir surtout les registres d'archives sans pagination ; publiés actuellement par l'INSEE).

الرأسمالية الكولونيالية الدخيلة، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تدمير المجال الحيوي التقليدي، وبالتالي فذلك البنيات الاجتماعية الجزائرية التقليدية، وهنا يتحدث الباحث الجزائري الأصل عبد المالك الصياد (Abdelmalek Sayad) وبيير بوغديوه (Pierre Bourdieu) عن «إقبار التفكير أو التصور الفكري للفلاحة الجزائرية»<sup>(11)</sup>.

هكذا نجد أن نمط العيش التقليدي أصبح مدمراً عن آخره مما نتج عنه وجود فلاحين بلا أرض، لاحول ولا قوة ولا سبيل لهم إلا الهجرة الداخلية نحو هوامش المدن الكبيرة التي اكتظت بساكنتها حتى النخاع، في انتظار الهجرة الخارجية التي تبقى الحل السحري أو الأنجع بالنسبة لآلاف الجزائريين. إننا هنا في حقبة تاريخية اتسمت بقفزة نوعية تطورية، انعكست على البنيات الاجتماعية الجزائرية التي أعطت في نهاية التحليل ميكانيزمات بنوية تمثلت في ظاهرة التمدن والهجرة الداخلية والخارجية. في هذه الظروف إذن نجد أن الحركة الهجرية الجزائرية لا يمكنها إلا أن تتسم بالقوة والكثافة والتضخم العددي الذي سبقت الإشارة إليه، خاصة وأن الجزائريين كانوا يستفيدون مما كان يسمى آنذاك "بحرية التنقل" ما بين الجزائر المستعمرة وفرنسا المستعمرة.

أما وضعية المغرب فهي وضعية معاكسة للجزائر، فحتى عشية استقلال المغرب لازالت ظاهرة التمدن الحضري في بداياتها الأولى وبالتالي غير معمرة، زد على هذا أن مسألة النقد والتأجير أو الاستئجار «salarial/salarisation» لازالت وقتئذ غير مكتملة<sup>(12)</sup> بل أن هذه الأخيرة كانت مقتصرة على كبريات المدن كما هو الشأن بالنسبة للدار البيضاء والتي كانت تستقطب أغلبية الهجرات الداخلية والقروية. إضافة إلى هذا وجب التذكير بأن المقيمين والمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يشكلون لوبيا قويا يحسب له ألف حساب لم يتهاونوا قط في الضغط على المقيم العام (كما درس ذلك بجدية كبيرة الأستاذ غوني كاليسو René Gallissot)<sup>(13)</sup> من أجل تقنين أو منع الهجرة المغربية إلى الخارج : وفعلا هذا ما وقع سنة 1928. ومنع الهجرة إلى الخارج يعني في نهاية المطاف/التحليل، الحفاظ على سياسة الأجور البخسة وبالتالي التوفر على يد عاملة كثيرة بالنسبة للمعمرين بالمغرب.

(11) Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, *Le déracinement*, les Editions Minuit, 1964, (224 p.) : voir surtout le chapitre « agriculteurs sans agriculture », pp. 99-116.

(12) Mohamed Salahdin, *Maroc : tribus, makhzen et colons, essai d'histoire économique et sociale*, Ed. L'Harmattan, 1986, (337 p.). Driss Ben Ali, *Essai sur la formation économique et sociale du Maroc précapitaliste*, thèse soutenue à Grenoble, 1976, et Albert Ayache, *Le Maroc bilan d'une colonisation*, Ed. Sociales, 1956.

(13) René Gallissot, *Le patronat européen au Maroc (1931-1942)*, Ed. EDDIF, Casablanca, 1990, (294 p.).



كل هذه العوامل ساهمت إلى حد كبير في تأخير تطوير ميكانيزمات البنيات الاجتماعية المغربية مقارنة مع البنيات الجزائرية. هكذا إذن يمكن الحديث عن صيرورة تاريخية متأنية وبطيئة إذ يجب انتظار بداية الستينيات من القرن العشرين حتى نجد أثرا للهجرة المغربية الكثيفة، والتي بدأ مداها يلوح في الأفق إلى درجة أنه يمكن التأكيد وبدون مجازفة بأن الهجرة المغربية كحركة ستلعب دورا أساسيا في تعويض الهجرة الجزائرية (on parle d'une migration de substitution) التي أصبحت منافسة حقيقية لها منذ توقيع أول معاهدة مغربية فرنسية حول اليد العاملة سنة 1963.

### 3. تمثل الهجرات "الشمال افريقية" يدا عاملة ثانوية اجتماعيا وبنوية اقتصاديا

طيلة الفترة المدروسة في هذا البحث ، كانت الهجرات الشمال افريقية أو (المغربية نستعمل اللفظة، مغربية، منذ سنة 1962). تقتصر على لعب دور جد ثانوي وهامشي من الناحية الاجتماعية، بحكم عدم وجود تكوين تقني لهذه اليد العاملة التي كانت ولا زالت - عموما - في آخر السلم الاجتماعي، إذ أن تسلق هذا الأخير يكاد يكون استثنائيا. فالأغلبية الساحقة لهؤلاء المهاجرين كانت تعاني من الأمية. ولكن هذه اليد العاملة كانت وبحق ضرورية بالنسبة للرأسمالية الفرنسية التي كانت في مسيس الحاجة إليها، إذ لا تتطلب استثمارات أو كلفة كبيرة تذكر. وبإسم الافتقار إلى كفاءة مهنية مطلوبة فإن هؤلاء المهاجرين (الذين يمثلون "القوات الاحتياطية لليد العاملة" "l'Armée de réserve de main d'oeuvre") يعانون من سياسة الأجور الضعيفة مقارنة بالعمال الأوربيين.

### 4. التوزيع الجغرافي للعمال والمهاجرين المغاربة

اتسم التوزيع الجغرافي للعمال والمهاجرين المغاربة بفرنسا بعدم التساوي مجاليا، فالعاصمة الاقتصادية والسياسية باريس وضواحيها كانت ولا زالت تستقطب نصيب الأسد من المغاربة، شأنها في ذلك شأن باقي الجاليات الأجنبية الأخرى. لهذا فالمغاربة استقروا منذ بداية الحركة الهجروية بناحية لاسين (La Seine) كمنطقة مفضلة لديهم، نظرا لكونها لا تبعد عن سكناهم أو عملهم وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد مثلت نسبتهم ما يفوق 50 % حسب الفترات التاريخية. مع ذلك يجب التركيز على شيء أساسي يكمن في كون مدينتي كليشي (Clichy) وجون فئلي (Gennevilliers) كانتا ولا تزالان المدينتان المفضلتان بامتياز بالنسبة للمغاربة وهذه خاصية تاريخية ثابتة تطبع المهاجرين المغاربة إلى يومنا هذا.

## 5. خصوصيات الأصل الجغرافي أو لماذا اقتضت الهجرة على مناطق محددة دون أخرى

كل الوثائق التاريخية التي درسناها <sup>(14)</sup> تؤكد على كون الهجرة المغربية كانت، ومنذ بدايتها، مقتصرة على جنوب المغرب وخاصة المنطقة المسماة إداريا "بمنطقة أكادير" التي أعطت حتى نسبة 90 % من المغاربة الذين كانوا موجودين بالديار الفرنسية قبل سنة 1942، 80 % بالنسبة للفترة المحددة ما بين 1942- 1956 و 70 % بالنسبة لسنوات أواسط الستينات من القرن العشرين. وهذه الظاهرة تذكرنا بالمهاجرين القبائليين <sup>(15)</sup> الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا. والسؤال المطروح بإلحاح هو كالتالي : لماذا الجنوب المغربي كموقع جغرافي للهجرة المغربية دون المناطق الأخرى التي بقيت بالفعل هامشية طيلة فترة الحماية ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال المشروع تكمن أساسا في الدور التاريخي الحاسم الذي لعبته المؤسسة الاستعمارية الفرنسية : في هذا الإطار نجد أن أول مقيم عام بالمغرب لويس هوبيركنزالف ليوطي : Louis Hubert Gonzalve Lyautey (1912- 1925) استطاع عن قصد توجيه الهجرة المغربية انطلاقا من الجنوب المغربي وخاصة تلك المناطق "البربرية" (الامازيغية السوسية) ونواحيها والتي تحدت المستعمر إلى حد كبير. فكما هو معروف لدى المؤرخين المغاربة بالخصوص واجهت الحماية الفرنسية تحديات كبرى بهذه المناطق الجنوبية للمغرب بالذات والتي لم تستسلم إلا بعد سنوات 1934. في هذا الإطار يجب تحليل الهجرة كظاهرة يتم بإمكانها تفكيك البنيات الاجتماعية. زيادة على ذلك فالداهية ليوطي كان يدرك تمام الإدراك دور الهجرة في

(14) Archives du quai d'Orsay, série Afrique, op. cit., et Raoul Aubaud, Rapport sur « les Nord-Africains en France », mars 1938 (disponible au CHEAM et aux Archives du Quai d'Orsay). Pierre Devillars, « L'immigration marocaine en France », Compte rendu (inédit) de mission : à la Direction des Offices du Maroc, juillet 1948-octobre 1951, Rabat, 1952 (disponible au CHEAM/n° 300 265 et à la Bibliothèque royale de Rabat), 152 pages ; et Document n° 192, Rapport anonyme du CHEAM. Lt-Colonel Justinard, « Les travailleurs marocains de la banlieue parisienne », 1928-1930, (Rapport de 13 pages, disponible au CHEAM et aux Archives du Quai d'Orsay). Pierre Laroque et François Ollive, Conseillers et Auditeurs d'Etat, (Rapport inédit de 341 p.) sur « la main-d'œuvre nord-africaine », annexe au rapport du Haut Comité méditerranéen et de l'Afrique du Nord, n° 3, mars 1938 : *Les Nord-africains en France* ; et enfin De Laporte De Vaux, « L'émigration des Soussi », 1949, CHEAM, etc.

(15) Andrée Michel, *Les travailleurs algériens en France*, Ed. CNRS, 1956 (238 p.) ; et Charles Robert Ageron, *Les musulmans algériens et la France*, Tome II, thèse publiée par la faculté des lettres, Paris, 1968.

تسهيل وبسط النفوذ العسكري والسياسي والاجتماعي والإيديولوجي وحتى الثقافي على المناطق التي لم تخضع لسياسة "التهدة" آنذاك.

لهذا السبب لجأ ليوطي إلى منع الهجرة المغربية انطلاقاً من جميع المناطق التي تمت تهديتها "les régions pacifiées"، وبالتالي تشجيع وفتح الباب على مصراعيه في وجه ساكنة الجنوب المغربي التي قاومت الاستعمار أشد مقاومة، فكل مهاجر إلى فرنسا كان بمثابة مقاوم تم استئصاله، تغريبه واستلابه أي عزله عن قضية "المقاومة العضوية": (la résistance organique).

لقد أظهرت الوثائق العديدة التي تمت دراستها بأن المهاجرين المغاربة الأولين الذين ثم تأطيرهم من طرف ما يسمى آنذاك "العمال الكولونياليين" (Coloniaux Service de Travailleurs) هذه المصلحة التي أحدثت من طرف وزارة الحرب آنذاك سنة 1916، والتي ترمز لها الوثائق الرسمية الفرنسية بالحروف التالية: «S.T.C.» (Cf. Les Archives du SHAT)<sup>(16)</sup> إن أغلب أولئك العمال منحدرين من الجنوب المغربي. هكذا إذن نجد أن مسألة الأصل الجغرافي ستطبع مستقبل الهجرة المغربية حتى الآن: فالمهاجرون الأولون الذين عاشوا ظروف وشروط المهجر في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى وما بعدها مباشرة، استطاعوا أن يقدموا أو يقنعوا أرباب عملهم بجدوى استخدام أحد أقاربهم أو أحد عناصر عائلاتهم أو أصدقائهم، الخ. لهذا وجب التسطير على مسألة ذات أهمية قصوى تكمن في دور البنيات الاجتماعية والعائلية في تطعيم وإعادة إنتاج الهجرة، وبكلمة واحدة "فالهجرة تولد الهجرة" (في الزمان والمكان المعين).

إلى حدود سنة 1954، كان سكان منطقة وجدة وكذا سكان الريف<sup>(17)</sup> خاصة، شبه منعدمي الوجود بفرنسا نظرا لكونهم كانوا يجدون فرص العمل في ورشات المقيمين

(16) Les sources SHAT (Service Historique de l'Armée de Terre / Vincennes), les Archives de l'ex-ministère de la Guerre : cartons 3H 148, 3H 235, 3H 361, 3H 382. Voir aussi le *Bulletin Officielle du Ministère de la Guerre* n° 68 du 1er avril 1934 : Carton 3 H 148.

(17) A. Benjelloun, « Rifenos en la guerra civil espanola entre mercenarios y emigrantes », (article pp. 36-39) in L.-G. Bernabé (sous la direction de), *Atlas de la inmigracion magrebi en Espana*, Ed. Direction générale de l'immigration/Ministère des Affaires sanitaires et sociales, Madrid, 1996, (255 p.) ; et R. Bossard et J. Bonnet, « Aspects géographiques de l'émigration marocaine vers l'Europe », in *Revue de Géographie du Maroc*, n° 23-24, 1973, pp. 4-7. Ainsi que R. Bossard et J. Bonnet, dossier sur « le Maroc pays de départ », in *revue Hommes et Migrations*, (Paris), n° 881, du 1er avril 1975, pp. 3-17.

الأوروبيين بالجزائر المستعمرة، ولكن بعد إغلاق أبواب الهجرة ومنع هذه الأخيرة في وجه السكان المعنيين بالأمر وذلك منذ انطلاق الثورة المسلحة الجزائرية (1954)، أصبحت الأمور أكثر تعقيدا بالنسبة لسكان وجدة والريف بصفة خاصة. من هنا شرع هؤلاء السكان في التفكير بإيجاد حلول ناجعة كبديل لوضعيتهم المزرية، وقد كان لأحداث الريف الدامية (1958-1959) وقعا كبيرا في هذا الإطار. إذ أصبح جل الريفيين لا يفكرون إلا في الهجرة إلى أوروبا التي تمثل الخلاص الفعلي بالنسبة للآلاف منهم. هذا ويجب التذكير بأحداث أخرى مماثلة كانت الدار البيضاء مسرحا لتراجيديا لها. تلك الأحداث الدرامية (والتي انتهت وتوجت بحمام من الدم) تخص "مجزرة أو مقتلة الدار البيضاء" (18) على حد تعبير الصحافة آنذاك.

هذه المجزرة التي كتب لها التاريخ أن تنطلق أيام 23 و24 و25 مارس من سنة 1965. والتي زعزعت، ولأول مرة في تاريخ المغرب المعاصر، بوصلة استقرار النظام السياسي وأدت في آخر المطاف، بل دفعت مسؤولي النظام السائد إلى استغلال الهجرة كوسيلة من أجل امتصاص غضب الشارع المغربي. من هنا نفهم العناية الفائقة التي أولتها الحكومة أو السلطة المغربية للهجرة والتي أصبحت بمثابة المعجزة الكبرى التي بإمكانها حل جميع مشاكل المغرب المستقل : هذا ما يفسر كون المغرب سارع إلى "تصدير" اليد العاملة المغربية انطلاقا من المناطق المغضوب عليها إن صح التعبير (مثال سكان الريف والبيضاء). ودليلنا على ذلك هو تزامن توقيع المعاهدات الأولى المغربية الأوربية مع المظاهرات الاجتماعية والسياسية التي كان المغرب مسرحا لها طيلة أواسط فترة الستينيات من القرن الماضي والتي لم يسبق لها مثيل من قبل.

كان الهدف واضحا منذ البداية، إذ أن النظام المغربي استعمل الهجرة من أجل ضرب عصافيرين بحجر واحد:

- أولا، تحقيق السلم الاجتماعي انطلاقا من المناطق المعنية بالاضطرابات السياسية والاجتماعية (الريف - البيضاء كمثال على ذلك).
- ثانيا، الحصول على العملة الصعبة.
- ثالثا، التخلص من "المشاغبين" وبالتالي إيجاد حل لمشاكل العمل التي كانت تطرح بحدة منذ الاستقلال.

(18) Mohamed Benhlal, « Syndicat et politique au Maroc : 1955-1981 », pp. 217-258, dans l'ouvrage collectif : N. Sraib et autres, *Le mouvement ouvrier maghrébin*, Ed. CNRS, 1985, (327 p.).

إن النظام المغربي نجح وإلى أبعد الحدود في تحقيق البعض من تلك الأهداف وخاصة تصدير الآلاف من المغاربة إلى أوروبا<sup>(19)</sup> وكذلك بعض الدول العربية عن طريق توقيع المعاهدات الثنائية كما هو الشأن مع فرنسا ثم بلجيكا وألمانيا وهولندا والعراق وليبيا، الخ. بيد أن النتيجة التي ترتبت عن ذلك تبقى كارثية بالنسبة للمناطق المعنية بالهجرة. فمناطق كسوس والريف مثلاً تعاني الأمرين من عدم التكافؤ والتوازن فيما يخص بنياتها الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية، هذه البنيات التي أصبحت كلها مرهونة ومطبوعة بغياب الرجال الذين هاجروا إلى أوروبا، والذين كانوا يعملون بالأرض بالأمس وكانوا يتكفون أيضاً بتربية المواشي وإدارة المزارع. فأولئك الرجال تأصلوا في أوروبا حيث أصيبوا بالاستلاب تاركين النساء والأمهات والأطفال والكهول مغلوبين على أمورهم. وهكذا أصبح هؤلاء الأخيرين وبشكل حتمي تابعين ومستلبين بدورهم، بل خاضعين لنفوذ أو "سلطة" نقود/أموال الهجرة التي "شيئتهم" (من التشيء la chosification) والتبعية أو الارتهان العبودي (l'aliénation).

خاصية أخرى ترتبت عن هذا الوضع بالنسبة للريف وتكمن في كون الهجرة الريفية هي الأكثر انتشاراً وتوزيعاً في أوروبا التي وقعت معاهدات لتصدير اليد العاملة إليها انطلاقاً من المغرب، عكس الهجرة الجنوبية السوسية التي اقتصررت عموماً على فرنسا كبلد أو موطن أساسي لها (حتى أواخر الستينات على الأقل).

إنه لا يمكن الحديث عن تعميم الأصل الجغرافي الهجروي والذي أصبح يمثل كل الخريطة المغربية إلا خلال سنوات الستينيات والسبعينيات. مع الإشارة إلى مسألة تفرض نفسها بحدّة: تلك هي وجود الساكنة الحضرية ممثلة جل المدن المغربية. ومع ذلك نجد أن ثلاثة مناطق كبرى احتكرت فعلاً الأصل الجغرافي للهجرة المغربية نحو "اليلدورادو" (l'Eldorado) الأوربي: منطقة أكادير ونواحيها أولاً، منطقة الريف ثانياً ثم ناحية الدار البيضاء ثالثاً.

في هذا الإطار السوسيو تاريخي المرتبط بمناطق الهجرة والذي يجد أصله في الحقبة التاريخية الكولونيالية نستخلص أننا أمام ظاهرة اجتماعية -تاريخية تكاد تكون فريدة من نوعها: ذلك أن الهجرة المغربية كنظيرتها التركية إلى حد ما تتميز بكونها

(19) Mohamed Boudoudou, *Les travailleurs immigrés marocains en France et les perspectives de retour : aspirations - projets*, thèse/doctorat de troisième cycle de sociologie, inédite, soutenue à l'EHESS, 1980, (336 p.). Et Zoubir Chattou, *Migrations marocaines en Europe, le paradoxe des itinéraires*, Paris, Ed. L'Harmattan, 1998, (238 p.).

الأكثر توزعا وانتشارا بأوروبا وباقي العالم عكس الهجرة الجزائرية مثلا التي تتجه أساسا نحو فرنسا البلد الذي تربطه به علاقات تاريخية منذ سنة 1830 على الأقل.

#### 6. ظاهرة ما يسمى "بالهجرة السرية"

إنه لمن المفيد جدا أن نجيب عن التساؤلات المشروعة التالية : أين تكمن سرية الهجرة : هل في بلد الإقامة بالمهجر، أو في مرحلة الذهاب / السفر أو العبور إلى البلد المستقبل للمهاجر المعني بالأمر، أو في العمل، أم في أرباب المعامل أنفسهم ؟

كانت الهجرة المغربية ولا تزال مطبوعة ومتسمة بالذهاب أو السفر السري أي مغادرة البلد بطريقة من الطرق السرية، ذلك ما نقرأه من خلال المصادر والوثائق التي تصب كلها في نفس الاتجاه، إذ أن نسبة 90% من المهاجرين المغاربة غادروا الحدود سريريا خلال الفترة الكولونيالية المغربية. ولكن هذه النسبة سقطت إلى حدود 50 % تقريبا خلال سنوات 1956-1963. ولعل السؤال المطروح هنا هو كيف نفسر هذه الظاهرة ؟

الجواب يرجع بنا إلى الباترونا الأوربية للمغرب الاستعماري التي كانت تتحكم بشكل كبير في اقتصاديات المغرب الكولونيالي، كما درس ذلك الباحث والأستاذ الفرنسي غوني (René Gallissot) ، إذ كانت هذه الباترونا تضغط بكل ثقلها على نظام الحماية الفرنسية بغية تقنين الهجرة المغربية، وبالتالي مأسسة قواعد قانونية صارمة تمكن من تقليص حجم الهجرة المغربية إلى الخارج. بل أن الأدهى من ذلك هو منع هذه الهجرة عام 1928، الشيء الذي يمكن بواسطته التوفر والحصول على يد عاملة بخسة تمثل بامتياز «الجنود أو القوات الاحتياطية كيد عاملة للرأسمال الاستعماري». في ظل هذه الظروف إذن، نجد أن المغاربة المرشحين للهجرة ليس لديهم أي اختيار، اللهم مغادرة الحدود المغربية بطرق سرية من الصعب سبر أغوارها. هذا ما يفسر وجود شبكات معقدة ومتعددة لتنظيم ذهاب ما يسمى "بالمهاجرين السريين" إلى فرنسا وخاصة منذ سنوات 1928-1929 وما بعدها.

بعد استقلال المغرب، وبالرغم من تقليص حجم الهجرة المسماة بالسرية نجد أن المغاربة الذين لم يستفيدوا من الاستقلال، وخاصة الفئات الشعبية المحرومة، استمروا في ممارسة نفس الطرق السابقة من أجل الذهاب إلى الديار الأوربية بغية الحصول على عمل وغد أفضل بأساليب غير قانونية. إن هؤلاء المغاربة أصبحوا يعيشون من أجل حلم واحد : هو مغادرة التراب الوطني نحو أوروبا مهما كلفهم ذلك من ثمن، فالحصول على جواز سفر يمثل رمزا مثاليا وفعليا للحرية بمعناها الواسع، وهكذا غادر الكثير منهم

البلاد التي دافع أغلبيتهم على استقلالها وتحريرها من نير الاستعمار ليتم في نهاية المطاف "مغربتها" لصالح المخزن وأتباعه.

إن حلم الهجرة ليس مفروشا بالورود فسرعان ما يتبخر : فانتظارية الإدارة المخزنية وتعتيد وتعدد الأوراق الإدارية المطلوبة وتهاون الموظفين، وبالتالي مأسسة الرشوة التي أصبحت مسألة بنيوية تعممت داخل ربوع المملكة : كل هذه العوامل حتمت على مرشحي الهجرة المغربية إلى الخارج مغادرة البلاد بطرق سرية. و لكن في حقيقة الأمر، تحليل المصادر والوثائق التي درسناها يثبت لنا عكس ذلك : فنتائج البحث تمكننا من التأكيد بدون مجازفة بأنه إذا كان صحيحا أن أغلبية المهاجرين المغاربة غادروا المغرب سرا خلال الفترة المدروسة وبطرق غير شرعية فعلى النقيض من ذلك نجد بأن العمل والإقامة ببلد المهجر بقيا بعيدين كل البعد عن السرية، لاسيما بعد "التسويات القانونية"<sup>(20)</sup> لوضعية هؤلاء المهاجرين المعنيين بالأمر. تلك «التسويات الجماعية» التي يراد لها أن تكون دائما وأبدا بمثابة مسألة استثنائية وعابرة، بيد أن تاريخ الهجرة بفرنسا يؤكد لنا عكس ذلك تماما، بحيث أن تلك التسويات للمهاجرين الذين سموا بالسريين وجب تحليلها في إطارها البنيوي ودليلنا على ذلك هو كون القرن العشرين بفرنسا يبقى حافلا بتلك "التسويات" بمعدل يتراوح ما بين 10 و15 سنة تقريبا.

إضافة لهذا فالمغاربة المعنيين بالأمر لم يجدوا أي عناء من أجل إيجاد أرباب العمل الذين من خلالهم يتم تسهيل تلك التسويات الفردية أو الجماعية من طرف السلطات المحلية. في ظل هذه الظروف فالباترونا الرأسمالية هي التي أدخلت بقوانين الهجرة وعن قصد، إذ بدون "مساعدة" هؤلاء المهاجرين ستبقى التسويات القانونية معلقة ومعقدة إلى مستحيلة. علما بأن "تلك المساعدات" المقدمة لهم لم يكن يملئها التضامن الإنساني كما يحلو للبعض أن يكتب هنا وهناك ولكن ذلك راجع أساسا إلى ضرورة الريح المادي ومنطق الرأسمالية التي تقوم على استغلال العمال. هذا دون الحديث عن كون أرباب العمل الذين يستأجرون أو يقومون بتشغيل اليد العاملة المسماة بالسرية يقتصدون أموالا طائلة كان ضروريا دفعها إلى المنظمات المكلفة رسميا باستيراد اليد العاملة، في سنوات ما بين الحربين نجد ما كان يسمى آنذاك بالشركة العامة للهجرة

(20) Patrick Weil, *La France et ses étrangers, l'aventure d'une politique de l'immigration (1938/1991)*, Ed. Calmann-Lévy, 1991, p. 27 (403 p.). A mentionner que l'auteur était chef de cabinet du secrétariat d'Etat aux immigrés en 1981-1982, durant cette période il a pu accéder aux archives administratives inédites. Voir aussi Yann Moulier Boutang et autres (ouvrage collectif), *Economie politique des migrations clandestines de main-d'œuvre*, Ed. Publisud, Paris, 1986, p. 7 et suiv. (276 p.).

(S.G.I.: Société Générale d'Immigration) ثم بعدها نذكر مكتب الهجرات الدولية أي (O.M.I.: Office Des Migrations Internationales) الذي طبع مرحلة ما بين 1945 و 1988 حيث أصبح يعرف فيما بعد بالمكتب الوطني للهجرة أي (O.N.I.: Office National D'Immigration) وذلك منذ سنة 1988.

قانونيا، جميع أرباب العمل الذين يريدون الحصول على اليد العاملة الأجنبية يجب عليهم أن يمروا عبر القنوات الرسمية التي أسست من أجل تنظيم الهجرة. لكن الأرقام تؤكد لنا أن أكثر من 50 % من الهجرة إلى فرنسا لا تمر عبر هذه القنوات الرسمية التي فشلت في تنظيم الهجرة. وعموما يمكن القول بأن ما يسمى بالهجرة السرية يبقى ضرورة حتمية بالنسبة للرأسمالية العالمية إذ تلعب دورا طلائعيا في تقوية السلم الاجتماعي (عدم وجود وعي سياسي ونقابي) والبنيات الاقتصادية وبالتالي تعديل صندوق الضمان الاجتماعي دون إغفال الدور السوسيوي-ديمقراطي على المدى المتوسط والبعيد حين تكوين الأسر بالمهجر.

## 7. لماذا تفضيل المغاربة على حساب الجزائريين

كل الوثائق والمصادر المدروسة تفيد و تتفق على كون أرباب العمل بفرنسا يفضلون المغاربة على حساب الجزائريين بحجة أن : «إنتاجية العمال المغاربة عالية وبالتالي تفوق بكثير مردودية العمال الجزائريين»<sup>(21)</sup> ولكن مثل هذه الحجج تبقى بعيدة كل البعد عن أية مصداقية علمية، فحتى الآن لا يوجد أي علم يمكن أن يبرهن بالدليل القاطع على كون إنتاجية أو مردودية جنسية ما تفوق أخرى. فقط يجب استحضار أن مثل هذه الكتابات الإيديولوجية تدخل في إطار منطق الاستعمار، وبالتالي تطبيق "سياسة فرق تسد" من أجل تسهيل السيطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ أن المغاربة كانوا يتميزون بعدم تسييسهم وغيابهم عن ساحة النضالات الاجتماعية بالمهجر عكس الجزائريين الذين تميزوا بظهورهم ووجودهم البارز في إطار المنظمات السياسية والنقابية التي كانوا يحتكرونها. والكل يعرف دور المهاجرين الجزائريين في تحرير بلادهم عبر الحرب الجزائرية المسلحة والعنيفة. وقد كان لهذه الحرب وقع كبير على نفسية الرأي العام الفرنسي الذي لم يتسامح قط أو لم يسمح "براديكالية الجزائريين الأحرار". أيضا، نجد أن الكثير من الفرنسيين كانوا ضد «دسترة ومنح المواطنة الفرنسية» لصالح الجزائريين والتي أكدها قانون 20 سبتمبر 1947.

(21) La thèse de Joanny Ray, *Les Marocains en France*, 1937, op. cit. , pp. 148-152, et P. Devillars, 1952, op. , cit. , p. 111 et le Rapport de F. Ollive et P. Laroque, 1938, op. cit., pp. 222-225, etc.



أخيرا يجب أن لا ننسى بأن الكثير من الفرنسيين لم ينسوا بعد مسألة تهجيرهم الإجمالي من أرض «جزائريهم الفرنسية» بعد الاستقلال المحصل عليه بالسلاح والنار سنة 1962: كل هذه العوامل خلقت علاقات مسمومة لدى الطرفين، بل أن الأدهى من هذا هو أن مخلفات الحرب الجزائرية المدمرة لازالت آثارها بادية تطبع الذاكرة الجماعية الوطنية وخاصة بالمهجر عبر الأجيال المنحدرة من الهجرة الجزائرية. والتي تعاني من دونية وعنصرية تاريخية<sup>(22)</sup> خاصة قل نظيرها في عالم الأقليات المعاصرة.

عموما يمكن القول بأن الرأي العام الفرنسي يبقى شعوره الواعي واللاواعي شعورا جماعيا سلبيا تجاه المغاربة، ويرجع ذلك خاصة إلى الميز العنصري والاجتماعي الذي تمت مأسسته أو قوننته و دسترته، إذا صح التعبير، عبر الاستعمار، الذي اتسم ببدايته ودونيته على حساب السكان الأصليين في المستعمرات الشمال إفريقية<sup>(23)</sup>. وقد تم إعادة إنتاج هذا الميز العنصري التاريخي والاجتماعي في المهجر عبر القنوات اليمينية والرجعية وكذا الأفكار الاتومركزية (l'ethnocentrisme) المتعالية.

وبكلمة واحدة يمكن التأكيد على كون الرأي العام الفرنسي له سلطة سياسية فاعلة إلى درجة الضغط على المؤسسات السياسية. في هذا الإطار قامت سلطات باريس بتشديد عدة مؤسسات خاصة ومشبوهة خصيصا لمهاجري شمال إفريقيا. وقد صدق

(22) Olivier Le Cour Grandmaison, *Le 17 octobre 1961, un crime d'Etat à Paris*, Ed. La Dispute, 2001, (228 p) ; le *Quotidien d'Oran* du 3 juin 1999 (numéro spécial, hors série sur Messali Hadj. Ce numéro de 24 pages et riche de témoignages de ceux qui l'ont côtoyé et publié sur sa trajectoire. SHAT, *La guerre d'Algérie par les documents, 2 Tomes (surtout T. 1, L'avertissement)* ; A. Sayad, «Islam et immigration. Les effets de l'immigration...», Association pour l'avancement des études islamiques, Paris, Collège de France, 1984, (29 p) ; Bengamin Stora, *Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens (ENA, PPA, MTL)*, 1926-1954, Ed. L'Harmattan, 1985, (404 p.). B. Stora, *Messali Hadj pionnier du nationalisme algérien (1898/1974)*, Ed. L'Harmattan, 1986, (306 pages, thèse soutenue à L'EHESS) ; B. Stora, *La Gangrène et l'Oubli*, Ed. La Découverte, Paris, 1991.

(23) : Elkbir Atouf, « La perception des « Nord-Africains » de l'immigration dans l'imaginaire de l'opinion française durant le dernier siècle » : *Actes du colloque international organisé les 24 et 25 novembre 2005*, par l'Université Mohammed I/Oujda, Cahiers du CEMMM (Centre d'Etudes des Mouvements Migratoires Maghrébins), Cahiers n° 8, mai 2006, pp. 121-141 (in ouvrage de 450 p., intitulé Migration maghrébine. Enjeux actuels et contentieux, publication de la présidence l'Université Mohammed I / Oujda, 2006).

الباحث سامي النير حين دون بأن المجتمع الفرنسي ظل حبيسا لنظرة المنتصرين (Le regard des vainqueurs) (24).

### 8. المؤسسات الكولونيالية لمسلمي شمال إفريقيا في بلاد المهجر

في إطار تاريخي مشحون بالتدخل الاستعماري والهيمنة الإمبريالية التي سبق ذكرها باختصار، يمكن الحديث عن مأسسة وتشديد ما سميناه «بالسياسة الكولونيالية لمسلمي شمال إفريقيا بالمهجر» والتي اتبعتها فرنسا منذ سنوات مابين الحربين، تلك السياسة التي تمثلت في تأسيس ثلاثة مؤسسات أسالت الكثير من المداد نظرا للخلفيات التي كانت وراء تأسيسها ونتائج ذلك على مهاجري شمال إفريقيا بالمهجر.

#### مسجد باريس

دام بناء مسجد باريس ما بين 1922 و1926 وقد لعب المغرب دورا طلائعيا في تشييده و يمكن تحليل ذلك على ضوء تأسيس جمهورية الريف (1921 - 1926) التي كانت تمثل خطرا حقيقيا بالنسبة لسلطة المخزن الرسمية وكذلك بالنسبة للسلطتين الاستعماريتين الفرنسية والاسبانية. فمحمد ابن عبد الكريم الخطابي الذي أعلن الجهاد لم يقبل أية مهادنة مع المستعمر وبالتالي فالسلطان مولاي يوسف فقد شرعيته في أعين بطل الريف، نظرا لكونه كان يمارس الإسلام المهادن المستسلم بدل الإسلام التحرري. أما فرنسا فقد كانت شديدة الحساسية تجاه الشارع المسلم، الذي شرع في إظهار وطنيته التحررية وبالتالي وجب كسب عطفه. زد على هذا ذلك الصراع الذي كان على أشده بين الدول الأوروبية التي كانت تهيمن أو تحاول السيطرة على الدول الإسلامية : وكمثال على ذلك نجد أن ألمانيا كانت تهتم بإغراء تركيا، خاصة وأنها قامت بدورها بتشديد مسجد إسلامي في قلب برلين في نفس السنة التي شرعت فيها فرنسا بداية بناء مسجد باريس سنة 1922.

من هنا يمكن فهم الدور الذي لعبته فرنسا والمغرب برمزية بناء مسجد باريس (أموال باهضة، زخرفة و مواد أولية للبناء تم جلبها من فاس، زرايبي ويد عاملة مغربية، الخ) (25). فاستقطاب المهاجرين المسلمين بالمهجر كان ضرورة حتمية يمكن بواسطتها

(24) Sami Nair, *Le regard des vainqueurs. Les enjeux français de l'immigration*, Ed. Grasset et Fasquelle, Paris, 1992, (237 p.).

(25) Elkbir Atouf, « La Mosquée et l'Institut musulman de Paris. Origines, enjeux, controverses », in *Les cahiers de la Sécurité*, Revue trimestrielle de sciences sociales, (Paris), Arrêt sur Archives, troisième trimestre

تجنب المد السياسي الوطني التحرري والذي بدأ يلوح في الأفق منذ تأسيس "نجمة شمال إفريقيا" بالمهجر سنة 1926 من طرف مصالي الحاج (الأب الروحي للوطنية الجزائرية) بمساعدة الشيوعيين الفرنسيين .

#### المؤسسة البوليسية الخاصة بمهاجري شمال إفريقيا : «La Brigade nord-africaine»

تمت هيكلة هذه المؤسسة التي اختلفت تسمياتها : زنقة لوكونت (Rue Leconte) المكتب العربي (le Bureau arabe) الخ . ما بين سنوات 1923 -1925. وكان الخطاب الرسمي يبرر وجود هذه المؤسسة البوليسية بكونها مصلحة اجتماعية وإدارية تسدي خدمة إنسانية لمهاجري شمال إفريقيا. ولكن التاريخ يثبت لنا عكس ذلك إذ أن الهدف الأول الذي كان وراء خلق "بوليس شمال إفريقيا"<sup>(26)</sup> هو ضبط ومراقبة تحركات المهاجرين المعنيين والذي بدأ تسييسهم يلوح في الأفق منذ 1926 وهذا ما أصبح يخيف فرنسا التي كانت تريد الحفاظ على مصالحها سواء بالمستعمرات أو بالمهجر. خاصة وأن منظمة مصالي الحاج : نجمة شمال إفريقيا التي تأسست أو خلقت منذ أواسط العشرينات قد بدأت تحتكر الساحة السياسية بحيث كان لها منبرا إعلاميا أصبح فعلا يهدد مصالح فرنسا، وذلك ما تجسد في جريدة الأمة التي انتقدت السياسة الكولونيالية العامة وخاصة المؤسسة البوليسية التي أسالت الكثير من المداد الشيء الذي عجل بحلها واندثارها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945.

2006, n° 62, pp. 209-222. Et du même hauteur Elkbir Atouf, « Le pourquoi de la fondation de la Mosquée de Paris (1922-1926) », in *Le journal hebdomadaire* (Maroc), n° 48, du 12-18 janvier 2002, pp. 20-21. E. Atouf, « La Mosquée de Paris Quel rôle fut joué par le Maroc dans sa fondation? », in *La Médina*, (Paris) n° 15, mai / juin 2002, pp. 48-49. E. Atouf, «les institutions coloniales de l'immigration», in le quotidien marocain *Libération* (Maroc), n° 3374 (du 7 janvier 2002), n° 3375 (du 8 janvier 2002), n° 3376, (du 9 janvier 2002), et n° 3377 (du 10 janvier 2002). E. Atouf, « Les institutions coloniales de l'entre-deux-guerres pour les Musulmans d'Afrique du Nord », in *Revue Migrations Santé*, n° 110-111, juillet / septembre 2002 (Paris). Article pp. 161-192.

(26) Elkbir Atouf, « La Brigade nord-africaine ou la police de l'immigration 1925-1945 », in *Le journal hebdomadaire*, (Maroc) n° 50, du 26 janvier au 1er février 2002, pp. 20-22. Et aussi, l'article d'Elkbir Atouf, « Le Service de surveillance et de protection des indigènes nord-africains », in *La Revue islam* (*Magazine d'Histoire et Théologie musulmane*, Paris) , n° 1-janvier-mars 2002, pp. 42 - 43.

### مستشفى بوبيني

ثالث مؤسسة كولونiale بالمهجر شيدت خصيصا للشمال إفريقياين تجسدت في مستشفى بوبيني الذي يعرف أيضا «بالمستشفى الفرنسي الإسلامي» (و هو الاسم الذي لازال يحمله حتى الآن) والذي طبع والى حد بعيد المشهد السوسيو - صحي بفرنسا. وقد بررت سلطات باريس تشييد هذا المستشفى بكون مهاجري شمال إفريقيا لهم "ثقافة خاصة وعادات خاصة وبالتالي أمراضا خاصة" (انظر إحالة رقم 27) وباسم هذه الخصوصيات المفتعلة وجب تطيب هؤلاء في مؤسسة خاصة وبالتالي لا يمكن إدماجهم مع ساكنة باريس التي يجب حفظ سلامة صحتها المادية والمعنوية. هكذا و باسم النظرة الدونية المسبقة التي تجذرت بمخيلة الذاكرة الجماعية الفرنسية تم عزل هؤلاء المهاجرين عن باقي الأوروبيين، إذ نقرأ في الوثائق الرسمية بأن هؤلاء المهاجرين الشمال إفريقياين لهم "أمراض وراثية كولونiale معدية"<sup>(27)</sup>. ولكن هذا ما هو إلا منطق استراتيجي، حيث أن الأبعاد السياسية والإيديولوجية كانت هي الأساس في خلق هذه المؤسسة الصحية الفريدة من نوعها. إذ كان هذا المستشفى يشكل المادة الخام لجمع المعلومات التي تمس أسماء الوطنيين لشمال إفريقيا. من أجل ضبطهم ومراقبتهم وسجنهم إن اقتضى الحال.

### 9. الطلبة المغاربة ودورهم السياسي بالمهجر

إن مقارنة الحركات الوطنية المغربية والجزائرية ، مثلا، تبقى مسألة سديدة وصائبة بل لازمة لكون الحركة التحررية الجزائرية قد انبثقت وتكونت بالمهجر داخل صفوف المهاجرين الجزائريين بفرنسا ويبقى الرمز الفعلي والأب الكارزماتي للحركة الوطنية الجزائرية : هو مصالي الحاج الذي أسس أول منظمة مناهضة للاستعمار بالمهجر (سنة 1926): تلك هي "نجمة شمال إفريقيا" المعروفة في الوثائق الفرنسية بـ l'E.N.A. : l'Etoile Nord-Africaine. التي كانت قاعدتها عمالية أساسا عكس الحركة الوطنية المغربية التي أسستها واستغلتها الطبقات العليا والمفكرة في المجتمع المغربي وكان للطلبة المغاربة بالمهجر دورا طلائعيا في هذا الإطار. والذين تميزوا بتسييس خارق للعادة عكس الطلبة الجزائريين الذين كانوا جد مُفرنسين حتى الاستلاب الثقافي وكانوا

(27) Elkbir Atouf, « Les conditions d'existence des populations nord-africaines à travers l'état des lieux du logement et de la santé », in *Revue Migrations Santé* (Paris) n° 113, avril 2003. Article pp. 59-86. Et surtout, Elkbir Atouf, « L'hôpital de Bobigny symbole de la politique coloniale musulmane dans l'immigration », in *La Revue islam*, (Paris) n° 1-janvier-mars 2002, pp. 44-45.

## 10. خصوصيات الهجرات اليهودية المغربية

(29) انظر خاصة : Agnès Bensimon, *Hassan II et les Juifs, histoire d'une émigration secrète*, Ed. Seuil, 1991, (235 p.). Jamaâ Baida, « Le discours des partis politiques marocains au sujet de l'émigration juive (1948-1955) », in *Table ronde : Migrations marocaines, migrations judéo-marocaines*, organisée par le CRJM à Paris, le 19-21 octobre 1998. *Assahifa*, n° 47, du 4-10 janvier 2002 (dossier de 8 pages, pp. 6-13, sur les événements du Rif (1958-1959) : nouvelles approches, nouveaux témoignages etc. Et D. Bensimon-Donath, *L'évolution du judaïsme marocain sous le Protectorat français, 1912-1956*, Ed. Mouton et Cie, Paris, 1968, (149 p.).

وأوروبا. وكان للأحداث السياسية التي زعزعت المغرب سنوات 1958 - 1959 و 1963 و 1965 ثم حرب الستة أيام لشهر يونيو 1967 آثارها الكبيرة في خلق "الهذيان الذهني" والهلوسة الهجرية التي أصابت اليهود المغاربة الذين مارسوا الهجرة النخبوية. إذ أن أغلب الفقراء هاجروا إلى إسرائيل وبالمقابل نجد أن اليهود المغاربة أو المفرنسين هاجروا إلى فرنسا وكندا. وقد بلغ عدد اليهود المغاربة بفرنسا حوالي 32 ألف شخص أواسط الستينات من القرن العشرين.

### خاتمة

لا زالت الدول الأوروبية الهجرية تتجاهل تعليم تاريخ الهجرة الذي لا يزال شبه غائب في تخصصات الجامعات الفرنسية كما هو الشأن لدى المراجع أو الكتب المدرسية الرسمية. لهذا وجب استحضار واسترجاع وتكوين الذاكرة الجماعية وتحسيسها أو تحفيزها لعدم النسيان. ونتمنى صادقين أن يمثل هذا البحث التاريخي المتواضع - الأول من نوعه - بداية فعلية تدخل في هذا الإطار. وأخيرا تبقى مسألة تدريس تاريخ الهجرة في البلدان المضيفة للجاليات الأجنبية كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المصدرة للهجرة مسألة ضرورية من أجل إدماج تلك الجاليات في الذاكرة الجمعية الوطنية. حتى يتسنى لهذه المجتمعات المعنية بالهجرة التخلص من الأفكار الجاهزة التي غالبا ما تكرر الدونية وتمأسس العنصرية في الأذهان الواعية واللاواعية.

ولا يمكننا في هذا الإطار إلا التنويه بمسألة خلق "المدينة / المؤسسة الوطنية لتاريخ وذاكرة الهجرة"، بفرنسا la Cité nationale de l'histoire et de la mémoire de l'immigration، و لعل مؤسسة ماستر حول "الهجرة و التنمية المستدامة" (2009-2010) بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر ثم بالتالي خلق وحدات قائمة بذاتها تهتم أساسا تاريخ الهجرة المغربية و الهجرات الدولية، و التي ستدرس في رحاب الجامعة المغربية لطلبتها في إطار التكوينات الأساسية للإجازة الكلاسيكية ابتداء من السنة الجامعية 2010-2011، لأمر في غاية الأهمية و يصب في الاتجاه الصحيح.